

## أوباما لا يرى إيران «تهديداً»... وروسيا ضدّ معاقبتها

بموازاة الهدوء المسيطر على الشارع الإيراني، برز التباين في الموقف الدولي تجاه معاقبة النظام الإسلامي على ما شهدته شوارع طهران الشهر الماضي من أعمال عنف



صورة وزّعتها موقع تويتر أول من أمس عن أحداث طهران الأسبوع الماضي (رويترز)

أعلن الرئيس الأميركي، باراك أوباما، أمس، أنه «لا يوافق» على فكرة أن إيران تنجز السلاح النووي خلال عام. وقال، في مقابلة مع وكالة «أسوشيتد برس»، إن الإدارة الأميركية تسير بوضوح في اتجاه معارض، لأن «التسلح النووي الإيراني سيطلق على الأرجح سباق تسلح في الشرق الأوسط المتقلب». وأوضح أن الاهتمام الكبير (بقضية النووي الإيراني) لا يعني أن إيران تستطيع أن تهددنا أو تهدد حلفاءنا، مثل إسرائيل أو جيرانها». وفي السياق، قالت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، إنها تريد من قمة مجموعة الثماني التي تعقد الثلاثاء المقبل في

مدينة لاكويلا الإيطالية، أن تبعث برسالة قوية إلى إيران. لكنها شددت أيضاً على أهمية إبقاء الباب مفتوحاً أمام إمكان إجراء محادثات بشأن برنامجها النووي. وأضافت ميركل، أمام البرلمان الألماني، «أمل أن يبعث الاجتماع برسالة قوية تظهر وحدة الصف. رسالة موحدة بأن الحق في التظاهر وحقوق الإنسان لا ينفصمان، وأنهما يسريان على إيران. أدمع بقوة عرض الرئيس أوباما على إيران لإجراء محادثات مباشرة. سنساهم في هذا بطريقة موحدة. لا يمكننا إسقاط مسألة إيران مسلحة نووية مجرد الوضع الحالي. سيكون هذا خطأ بكل معنى الكلمة». وعلقت على المعتقلين في طهران بالقول «أعرف منذ زمن ألمانيا الشرقية مدى أهمية أن يهتم الناس في العالم بأسره بأن لا ينسوا من كان في بوتزين وهوهينشونوهوسن (سجنان في ألمانيا الشرقية)». في المقابل، قال المتحدث الرسمي باسم

وزارة الخارجية الروسية، أندريه نيسترينكو، في لقاء مع الصحافيين في موسكو أمس، «إننا نعتبر فرض عقوبات على إيران بسبب مشاكلها الداخلية غير قانوني، ويوسعه التحريض على تطور الأحداث سواء داخل البلد أو حوله بصورة لا تحمد عقباها». وأضاف أن روسيا ترى أن كل القضايا التي ترتبط بالانتخابات في إيران مسألة سياسية داخلية، مشيراً إلى ضرورة تسوية «الخلافات التي نشأت إثر الانتخابات بالطرق القانونية فقط، مع الالتزام بدستور الجمهورية الإسلامية وتشريعاتها». وأكد أن «موسكو تؤيد أن يعود الوضع في إيران إلى حالته الطبيعية بشكل قانوني في أقرب وقت». وفي طهران، تعتزم مجموعة من النواب الإيرانيين المحافظين في البرلمان، محاكمة مرشح الرئاسة الخامس، مير حسين موسوي، قضائياً، بشأن الاضطراب الذي أعقب الانتخابات. ونقلت صحيفة «جافان» المتشدة عن النائب محمد

تاغي راهبار قوله «أولئك الذين قاموا بمسيرات وتجمعات غير قانونية يجب ملاحقتهم قانونياً». وفي علامة أخرى على ضغط المتشددون المتنامي، ذكر التلفزيون الرسمي أن فرعاً للطلاب من ميليشيا التعبئة الإسلامية «الباسيج»، حث النائب العام على إحالة موسوي إلى المحكمة، بعدما اتهموه «بتحريض أنصاره على الخروج إلى الشوارع لشن احتجاجات» و«تقويض الأمن القومي». إلى ذلك، أعلنت الاستخبارات الإيرانية، في بيان، أنها أوقفت 7 أشخاص في محافظة قزوين، من مجموعات معارضة للحكومة «سبوا في انعدام الأمن والفوضى خلال الاضطرابات في طهران وقزوين، ما أدى إلى وقوع أعمال عنف». وأضاف البيان أن المتهمين اعترفوا بأن لهم علاقات مع «بعض الشبكات المعارضة للحكومة»، مثل «منظمة مجاهدي خلق» المعارضة والمحظورة داخل إيران. (أ، ب، أف ب، رويترز، يو بي أي)

### شخصية اليوم

بعد كر وفر وجولات معقدة من الانتخاب، حسم الدبلوماسي الياباني، يوكيا امانو، السباق على منصب المدير العام الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليصبح خليفة محمد البرادعي

## يوكيا امانو



مختص بالتصدي  
لل قضايا النووية  
المتعلقة بكل من إيران  
وكوريا الشمالية

ويملك يوكيا خبرة واسعة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار النووي وسياسة الطاقة، وشارك في التفاوض على الصكوك الدولية الرئيسية مثل تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب، وبروتوكول التحقق من الاتفاقية، وتعديل اتفاقية الأسلحة التقليدية. ومثل يوكيا اليابان بوصفه خبيراً حكومياً في فريق الأمم المتحدة المعني بالقذائف في عام 2001، وفي فريق الخبراء المعني بنزع السلاح وتعليم حظر الانتشار في تموز 2001. وفي أيلول من عام 2005 شغل منصب رئيس مجلس محافظي الوكالة لمدة عام واحد، سعى خلاله إلى تعزيز القضية الإنسانية من خلال التعاون التقني. وسهّل دعم الدول الأعضاء لبرنامج العمل لعلاج السرطان، وتولى منذ ذلك الحين منصب الممثل الدائم والسفير فوق العادة ومفوض اليابان لدى المنظمات الدولية في فيينا والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويُعد يوكيا، الذي كان له الفضل في التوصل إلى اتفاق لإغلاق الوحدة الثالثة في محطة تشيرنوبيل، خلال رئاسته لمجموعة الأمان النووي التابعة لـ «G7» في عام 2000، من أبرز مستشاري الحكومة اليابانية للتصدي للقضايا النووية المتعلقة بكل من إيران وكوريا الشمالية، وخصوصاً خلال فترة عمله مديراً عاماً لشؤون نزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى الصعيد الأكاديمي، عمل يوكيا زميلاً في مركز «وزيرهد» للشؤون الدولية في جامعة هارفارد في عام 2001، وعمل باحثاً زائراً في معهد «موننتيري» للدراسات الدولية في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2002، وأستاذاً محاضراً في جامعتي سوفييا وياماناشي اليابانيتين.

### جماعة فرحات

بعد ثلاث جولات من التصويت، وفي خلال اجتماع استثنائي للدول الأعضاء في مجلس حكام الوكالة التابعة للأمم المتحدة، انتخب الدبلوماسي الياباني يوكيا امانو أمس على رأس الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد حصوله على الغالبية المطلوبة للفوز، خلفاً للمصري محمد البرادعي. وعقب الانتهاء من التصويت، قال يوكيا للصحافيين: «حصلت على أصوات 23 بلداً، أي العدد الكافي من الأصوات لأعين مديراً مقيماً للوكالة الدولية للطاقة الذرية». ويوكيا، الذي عدّ مرشح الدول الغربية في وجه نظيره الجنوب أفريقي عبد الصمد منتي، هو اختصاصي في مسائل نزع السلاح والحد من انتشار الأسلحة النووية، وله باع طويل في العمل الدبلوماسي والأكاديمي. فبعدما نال شهادة من كلية الحقوق في جامعة طوكيو في عام 1972، التحق بوزارة الخارجية اليابانية في شهر نيسان من العام نفسه، وتبوأ العديد من المناصب العليا، في مقدمتها مدير شعبة العلوم، ومدير شعبة الطاقة النووية، ونائب المدير العام لشؤون ضبط التسلح والشؤون العلمية، قبل أن يعين مديراً عاماً لشؤون ضبط التسلح والشؤون العلمية في آب 2002. كذلك شغل أيضاً منصب المدير العام لنزع السلاح وحظر الانتشار وقسم العلوم. وعمل يوكيا في العديد من سفارات اليابان في عواصم عالمية عدة، أبرزها واشنطن وبروكسل، وشارك في وفد اليابان إلى مؤتمر نزع السلاح في جنيف وشغل منصب القنصل العام لليابان في مرسيليا في عام 1997.

## هندوراس: «جبهة مقاومة» تنتظر زيلايا

الأميركية أنها جمّدت العمليات العسكرية المشتركة مع القوات المسلحة الهندورية «حتى إشعار آخر». وللولايات المتحدة قاعدة عسكرية في هندوراس تستعمل نقطة انطلاق ودعم لعمليات مكافحة المخدرات في أميركا الوسطى. وفيما استعدت فرنسا وإيطاليا وكولومبيا سفراءها للتشاور، لم يلحظ أي اتصال علني بسلطات الأمر الواقع من قبل سفراء الدول الباقية في هندوراس. ومع قطع قروض المؤسسات المالية الدولية وتجميد مشاريعها، يزداد الضغط على سلطات الأمر الواقع لإجبارها على التجاوب مع مطلب إعادة زيلايا. والرهان هو على إهتام المسؤولين الهندوريين أن الكلفة على البلد الفقير، من خلال عزله سياسياً واقتصادياً، هي عالية جداً، لتبرير واقع هو في النهاية (حكم زيلايا أو ميتشيلديتي) «نظام انتقالي مدة صلاحيته بين أربعة وستة أشهر» حتى إجراء الانتخابات وتسلم الرئيس الجديد.

ضمت آلاف من المواطنين (عشرين ألفاً حسب بعض الوكالات)، فيما اعتبر التحرك رداً قوياً على تظاهرة الثلاثاء التي جمعت أيضاً آلاف من مناصري إقالة زيلايا، وجرت من دون تدخل الشرطة، في محاولة لتصويب صور القمع التي تخلّلت أول تحركات أنصار زيلايا. ونظمت أيضاً تظاهرات أصغر للتأييد والتبديد في العاصمة وفي مناطق عدة. وقال أحد مسؤولي «جبهة المقاومة» التي تضم مؤيدي زيلايا «صرنا جاهزين لاستقبال الرئيس». وعن توقعاته بشأن الأيام المقبلة، قال «قد يصعدون ربما حتى نهاية مهلة الـ 72 ساعة، لكنهم بالتأكيد لن يتخطوا نهاية الأسبوع المقبل». وشدّد الرئيس ميتشيلديتي تدابير منع التجول، وعلق بعض الضمانات الدستورية، ومنها حق الاعتقال من دون تبرير قضائي لأكثر من 24 ساعة، ووضعت قيود جديدة على حرية التجمع والتظاهر والدخول والخروج من البلد. من جهتها، أعلنت وزارة الخارجية

### بول الأشقر

أكد الرئيس الهندوري المخلوع، مانويل زيلايا، أنه عائد إلى بلاده قبل نهاية الأسبوع. وقال إنه «مستعد لجميع الاحتمالات: الاستشهاد أو الاعتقال أو العودة إلى الرئاسة، إذا كانت هذه رغبة شعبي». وشرح تأجيل عودته التي كانت مقررة أمس بضرورة «إعطاء الفرصة لإنذار منظمة الدول الأميركية»، التي أعطت 72 ساعة لمسؤولي الأمر الواقع قبل اتخاذ خطوات جديدة، ومنها تجميد عضوية هندوراس فيها. أما موقف السلطات المؤقتة حتى الآن فهو «عدم التفاوض على السيادة»، والتأكيد أن زيلايا سيعتقل لحظة وصوله إلى هندوراس، «حتى لو كان برفقة مسؤولين أجانب»، و«إقناع العالم بالأسباب الدستورية التي أدت إلى إقالته». ونجح أنصار عودة زيلايا، أول من أمس، في تنظيم تظاهرة حاشدة في العاصمة،

